**الهيمنة الأمريكية ومخاطرها**

منذ أن أصبحت أقوى دولة في العالم بعد الحربين العالميتين والحرب الباردة ، تصرفت الولايات المتحدة بجرأة أكبر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ومتابعة الهيمنة والحفاظ عليها وإساءة استخدامها ، وتعزيز التخريب والتسلل ، وشن الحروب عمدًا. ، إلحاق الضرر بالمجتمع الدولي.

لقد طورت الولايات المتحدة كتابًا عن الهيمنة لتنظيم "الثورات الملونة" ، والتحريض على النزاعات الإقليمية ، وحتى شن الحروب بشكل مباشر تحت ستار تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وبتمسكها بعقلية الحرب الباردة ، عززت الولايات المتحدة سياسات الكتلة وأذكت الصراع والمواجهة. لقد أفسدت مفهوم الأمن القومي ، وأساءت استخدام ضوابط التصدير وفرضت عقوبات أحادية الجانب على الآخرين. وقد اتبعت نهجًا انتقائيًا للقانون الدولي والقواعد ، باستخدامها أو التخلص منها كما تراه مناسبًا ، وسعت إلى فرض قواعد تخدم مصالحها الخاصة باسم دعم "نظام دولي قائم على القواعد".

يسعى هذا التقرير ، من خلال عرض الحقائق ذات الصلة ، إلى فضح إساءة استخدام الولايات المتحدة للهيمنة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية والثقافية ، ولفت الانتباه الدولي بشكل أكبر إلى مخاطر الممارسات الأمريكية على السلام والاستقرار العالميين. ورفاه كل الشعوب.

**أولاً: الهيمنة السياسية - إلقاء ثقلها**

تحاول الولايات المتحدة منذ فترة طويلة تشكيل دول أخرى والنظام العالمي بقيمه ونظامه السياسي الخاصين باسم تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كثرة حالات التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. باسم "تعزيز الديمقراطية" ، مارست الولايات المتحدة "عقيدة نيو مونرو" في أمريكا اللاتينية ، وحرضت على "الثورات الملونة" في أوراسيا ، ودبرت "الربيع العربي" في غرب آسيا وشمال إفريقيا ، مما أدى إلى الفوضى والكارثة. للعديد من البلدان.

في عام 1823 ، أعلنت الولايات المتحدة مبدأ مونرو. بينما كانت تروّج لـ "أمريكا للأميركيين" ، ما كانت تريده حقًا هو "أمريكا للولايات المتحدة".

منذ ذلك الحين ، اتسمت سياسات الحكومات الأمريكية المتعاقبة تجاه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتدخل السياسي والتدخل العسكري وتخريب النظام. منذ 61 عامًا من العداء والحصار لكوبا إلى الإطاحة بحكومة أليندي في تشيلي ، كانت سياسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة مبنية على مبدأ واحد: أولئك الذين يخضعون سوف يزدهرون ؛ أولئك الذين يقاومون سيهلكون.

شهد عام 2003 بداية سلسلة من "الثورات الملونة" - "ثورة الورود" في جورجيا ، و "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا و "ثورة التوليب" في قيرغيزستان. اعترفت وزارة الخارجية الأمريكية صراحةً بلعبها "دورًا مركزيًا" في "تغييرات النظام" هذه. كما تدخلت الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للفلبين ، وأطاحت بالرئيس فرديناند ماركوس الأب في عام 1986 والرئيس جوزيف إسترادا في عام 2001 من خلال ما يسمى "ثورات سلطة الشعب".

في كانون الثاني (يناير) 2023 ، أصدر وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو كتابه الجديد "لا تعطي شبرًا: القتال من أجل أمريكا التي أحبها". وكشف فيه أن الولايات المتحدة تآمرت للتدخل في فنزويلا. كانت الخطة هي إجبار حكومة مادورو على التوصل إلى اتفاق مع المعارضة ، وحرمان فنزويلا من قدرتها على بيع النفط والذهب مقابل العملات الأجنبية ، وممارسة ضغوط شديدة على اقتصادها ، والتأثير على الانتخابات الرئاسية لعام 2018.

◆ الولايات المتحدة تمارس معايير مزدوجة في القواعد الدولية. وضعت الولايات المتحدة مصلحتها الذاتية أولاً ، وقد ابتعدت عن المعاهدات والمنظمات الدولية ، ووضعت قانونها المحلي فوق القانون الدولي. في أبريل 2017 ، أعلنت إدارة ترامب أنها ستقطع كل التمويل الأمريكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بحجة أن المنظمة "تدعم أو تشارك في إدارة برنامج للإجهاض القسري أو التعقيم القسري". انسحبت الولايات المتحدة من اليونسكو مرتين في عامي 1984 و 2017. وفي عام 2017 ، أعلنت انسحابها من اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. في عام 2018 ، أعلنت خروجها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، مشيرة إلى "تحيز" المنظمة ضد إسرائيل وفشلها في حماية حقوق الإنسان بشكل فعال. في عام 2019 ، أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى سعياً وراء تطوير أسلحة متطورة بلا قيود. في عام 2020 ، أعلنت الانسحاب من معاهدة الأجواء المفتوحة.

كانت الولايات المتحدة أيضًا حجر عثرة أمام الحد من الأسلحة البيولوجية من خلال معارضتها المفاوضات بشأن بروتوكول التحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية (BWC) وإعاقة التحقق الدولي من أنشطة البلدان المتعلقة بالأسلحة البيولوجية. باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك مخزونًا من الأسلحة الكيميائية ، أرجأت الولايات المتحدة مرارًا وتكرارًا تدمير الأسلحة الكيميائية وظلت مترددة في الوفاء بالتزاماتها. لقد أصبح أكبر عقبة أمام تحقيق "عالم خال من الأسلحة الكيماوية".

◆ تقوم الولايات المتحدة بتجميع الكتل الصغيرة من خلال نظام تحالفها. لقد فرضت "إستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ" على منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، حيث جمعت أندية حصرية مثل العيون الخمسة ، الرباعية و AUKUS ، وأجبرت الدول الإقليمية على الانحياز. تهدف هذه الممارسات بشكل أساسي إلى خلق الانقسام في المنطقة ، وتأجيج المواجهة وتقويض السلام.

تصدر الولايات المتحدة أحكامًا تعسفية على الديمقراطية في البلدان الأخرى ، وتلفق رواية كاذبة عن "الديمقراطية مقابل الاستبداد" للتحريض على القطيعة والتفرقة والتنافس والمواجهة. في ديسمبر 2021 ، استضافت الولايات المتحدة أول "قمة من أجل الديمقراطية" ، والتي قوبلت بالنقد والمعارضة من العديد من البلدان لأنها استهزأت بروح الديمقراطية وتقسيم العالم. في آذار (مارس) 2023 ، ستستضيف الولايات المتحدة "قمة من أجل الديمقراطية" أخرى ، والتي تظل غير مرحب بها ولن تجد أي دعم مرة أخرى.

**ثانيًا. الهيمنة العسكرية - الاستخدام الجائر للقوة**

يتسم تاريخ الولايات المتحدة بالعنف والتوسع. منذ أن حصلت على استقلالها عام 1776 ، سعت الولايات المتحدة باستمرار إلى التوسع بالقوة: ذبحت الهنود ، وغزت كندا ، وشنت حربًا ضد المكسيك ، وحرضت على الحرب الأمريكية الإسبانية ، وضمت هاواي. بعد الحرب العالمية الثانية ، شملت الحروب التي أثارتها الولايات المتحدة أو شنتها الحرب الكورية ، وحرب فيتنام ، وحرب الخليج ، وحرب كوسوفو ، والحرب في أفغانستان ، وحرب العراق ، والحرب الليبية ، والحرب السورية ، والانتهاكات. هيمنتها العسكرية لتمهيد الطريق لأهداف توسعية. في السنوات الأخيرة ، تجاوز متوسط ​​الميزانية العسكرية السنوية للولايات المتحدة 700 مليار دولار أمريكي ، تمثل 40٪ من الإجمالي العالمي ، أي أكثر من 15 دولة وراءها مجتمعة. الولايات المتحدة لديها حوالي 800 قاعدة عسكرية في الخارج ، مع 173 ،

وفقًا للكتاب الذي تغزو أمريكا: كيف غزونا أو تورطنا عسكريًا مع كل بلد تقريبًا على وجه الأرض ، قاتلت الولايات المتحدة أو شاركت عسكريًا تقريبًا مع جميع الدول الـ 190 الفردية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة مع ثلاثة استثناءات فقط. الدول الثلاث "نجت" لأن الولايات المتحدة لم تجدها على الخريطة.

◆ كما قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ، فإن الولايات المتحدة هي بلا شك الدولة الأكثر حروبًا في تاريخ العالم. وفقًا لتقرير جامعة تافتس ، "تقديم مشروع التدخل العسكري: مجموعة بيانات جديدة حول التدخلات العسكرية الأمريكية ، 1776-2019" ، نفذت الولايات المتحدة ما يقرب من 400 تدخل عسكري على مستوى العالم بين تلك السنوات ، كان 34 بالمائة منها في أمريكا اللاتينية ودول الخليج العربي. منطقة البحر الكاريبي ، 23 في المائة في شرق آسيا والمحيط الهادئ ، و 14 في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، و 13 في المائة في أوروبا. في الوقت الحالي ، يتزايد تدخلها العسكري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

أشار أليكس لو ، كاتب عمود بجنوب الصين مورنينغ بوست ، إلى أن الولايات المتحدة نادراً ما ميزت بين الدبلوماسية والحرب منذ تأسيسها. فقد أطاح بالحكومات المنتخبة ديمقراطياً في العديد من البلدان النامية في القرن العشرين واستبدلت على الفور بأنظمة دمى موالية لأمريكا. اليوم ، في أوكرانيا والعراق وأفغانستان وليبيا وسوريا وباكستان واليمن ، تكرر الولايات المتحدة تكتيكاتها القديمة لشن حروب بالوكالة وحروب منخفضة الحدة وطائرات بدون طيار.

تسببت الهيمنة العسكرية الأمريكية في مآسي إنسانية. منذ عام 2001 ، أودت الحروب والعمليات العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة باسم محاربة الإرهاب بحياة أكثر من 900 ألف شخص منهم 335 ألفًا من المدنيين ، وجرحت الملايين وشردت عشرات الملايين. أسفرت حرب العراق عام 2003 عن مقتل ما بين 200000 و 250.000 مدني ، بما في ذلك أكثر من 16000 قتيل مباشر على يد الجيش الأمريكي ، وتشريد أكثر من مليون شخص.

خلقت الولايات المتحدة 37 مليون لاجئ حول العالم. منذ عام 2012 ، تضاعف عدد اللاجئين السوريين وحده عشرة أضعاف. بين عامي 2016 و 2019 ، تم توثيق 33584 قتيلا مدنيا في المعارك السورية ، بما في ذلك 3833 قتيلا في قصف التحالف بقيادة الولايات المتحدة ، نصفهم من النساء والأطفال. أفادت خدمة الإذاعة العامة (PBS) في 9 نوفمبر 2018 أن الغارات الجوية التي شنتها القوات الأمريكية على الرقة وحدها قتلت 1600 مدني سوري.

دمرت الحرب التي استمرت عقدين في أفغانستان البلاد. قُتل ما مجموعه 47000 مدني أفغاني و 66000 إلى 69000 جندي وضابط شرطة أفغاني لا علاقة لهم بهجمات 11 سبتمبر في العمليات العسكرية الأمريكية ، ونزح أكثر من 10 ملايين شخص. لقد دمرت الحرب في أفغانستان أسس التنمية الاقتصادية هناك وأغرقت الشعب الأفغاني في الفقر المدقع. بعد "كارثة كابول" في عام 2021 ، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستجمد حوالي 9.5 مليار دولار من الأصول المملوكة للبنك المركزي الأفغاني ، في خطوة اعتبرت "نهبًا خالصًا".

في أيلول 2022 ، علق وزير الداخلية التركي سليمان صويلو في تجمع حاشد أن الولايات المتحدة تشن حربًا بالوكالة في سوريا ، وتحول أفغانستان إلى حقل للأفيون ومصنع للهيروين ، وألقت بباكستان في حالة اضطراب ، وترك ليبيا في اضطرابات مدنية متواصلة. تفعل الولايات المتحدة كل ما يلزم لسرقة واستعباد شعب أي بلد بموارد تحت الأرض.

كما تبنت الولايات المتحدة أساليب مروعة في الحرب. خلال الحرب الكورية وحرب فيتنام وحرب الخليج وحرب كوسوفو والحرب في أفغانستان وحرب العراق ، استخدمت الولايات المتحدة كميات هائلة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وكذلك القنابل العنقودية وقنابل الوقود الجوي وقنابل الجرافيت. وقنابل اليورانيوم المنضب ، مما تسبب في أضرار جسيمة للمنشآت المدنية ، وخسائر لا حصر لها من المدنيين وتلوث بيئي دائم.

**ثالثا. الهيمنة الاقتصادية - النهب والاستغلال**

بعد الحرب العالمية الثانية ، قادت الولايات المتحدة الجهود لإنشاء نظام بريتون وودز وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والتي شكلت ، جنبًا إلى جنب مع خطة مارشال ، النظام النقدي الدولي المتمركز حول الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك ، أنشأت الولايات المتحدة أيضًا هيمنة مؤسسية في القطاع الاقتصادي والمالي الدولي من خلال التلاعب بأنظمة التصويت المرجح وقواعد وترتيبات المنظمات الدولية بما في ذلك "الموافقة بأغلبية 85 بالمائة" وقوانينها ولوائحها التجارية المحلية. من خلال الاستفادة من مكانة الدولار كعملة احتياطية دولية رئيسية ، تقوم الولايات المتحدة بشكل أساسي بجمع "العملات الأجنبية" من جميع أنحاء العالم ؛ واستخدام سيطرتها على المنظمات الدولية ،

◆ الولايات المتحدة تستغل ثروة العالم بمساعدة "السينيوراج". يكلف إنتاج فاتورة بقيمة 100 دولار حوالي 17 سنتًا فقط ، لكن كان على الدول الأخرى دفع 100 دولار من البضائع الفعلية للحصول على واحدة. أشير منذ أكثر من نصف قرن إلى أن الولايات المتحدة تمتعت بامتياز وعجز باهظين دون دموع بفعل دولارها ، واستخدمت المذكرة الورقية التي لا قيمة لها في نهب موارد ومصانع الدول الأخرى.

هيمنة الدولار الأمريكي هي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار وعدم اليقين في الاقتصاد العالمي. خلال جائحة COVID-19 ، أساءت الولايات المتحدة استخدام هيمنتها المالية العالمية وضخت تريليونات الدولارات في السوق العالمية ، تاركة دولًا أخرى ، وخاصة الاقتصادات الناشئة ، تدفع الثمن. في عام 2022 ، أنهى بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسته النقدية فائقة السهولة وتحول إلى رفع حاد لأسعار الفائدة ، مما تسبب في حدوث اضطراب في السوق المالية الدولية وانخفاض كبير في قيمة العملات الأخرى مثل اليورو ، والتي انخفض الكثير منها إلى أدنى مستوى لها في 20 عامًا. ونتيجة لذلك ، واجه عدد كبير من البلدان النامية تحديات تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة وتدفقات رأس المال إلى الخارج. كان هذا بالضبط ما قاله وزير الخزانة في نيكسون ، جون كونالي ، ذات مرة ، برضا عن النفس وبدقة شديدة ، أن "

بفرض سيطرتها على المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية ، تفرض الولايات المتحدة شروطًا إضافية على مساعدتها للدول الأخرى. من أجل تقليل العقبات التي تعترض تدفق رأس المال الأمريكي والمضاربة ، يتعين على البلدان المتلقية تعزيز التحرير المالي وفتح الأسواق المالية بحيث تتوافق سياساتها الاقتصادية مع استراتيجية أمريكا. وفقًا لمراجعة الاقتصاد السياسي الدولي ، إلى جانب برامج تخفيف أعباء الديون البالغ عددها 1550 التي قدمها صندوق النقد الدولي إلى 131 دولة عضو في الفترة من 1985 إلى 2014 ، تم إرفاق ما يصل إلى 55465 من الشروط السياسية الإضافية.

◆ تقوم الولايات المتحدة عن عمد بقمع خصومها بالإكراه الاقتصادي. في الثمانينيات من القرن الماضي ، للقضاء على التهديد الاقتصادي الذي تشكله اليابان ، وللسيطرة على الأخيرة واستخدامها في خدمة هدف أمريكا الاستراتيجي المتمثل في مواجهة الاتحاد السوفيتي والسيطرة على العالم ، استفادت الولايات المتحدة من قوتها المالية المهيمنة ضد اليابان ، وخلصت إلى: أكورد بلازا. نتيجة لذلك ، تم دفع الين للأعلى ، وتم الضغط على اليابان لفتح سوقها المالي وإصلاح نظامها المالي. لقد وجهت اتفاقية بلازا ضربة قاصمة لزخم النمو في الاقتصاد الياباني ، تاركة اليابان إلى ما سمي فيما بعد بـ "العقود الثلاثة الضائعة".

أصبحت الهيمنة الاقتصادية والمالية لأمريكا سلاحًا جيوسياسيًا. بمضاعفة العقوبات الأحادية و "الولاية القضائية طويلة المدى" ، سنت الولايات المتحدة قوانين محلية مثل قانون القوى الاقتصادية الطارئة الدولية ، وقانون ماغنتسكي العالمي للمساءلة بشأن حقوق الإنسان ، وقانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات ، وقدمت سلسلة من الأوامر التنفيذية لمعاقبة دول أو منظمات أو أفراد معينين. تشير الإحصاءات إلى أن العقوبات الأمريكية على الكيانات الأجنبية زادت بنسبة 933 في المائة من عام 2000 إلى عام 2021. وفرضت إدارة ترامب وحدها أكثر من 3900 عقوبة ، مما يعني ثلاث عقوبات في اليوم. حتى الآن ، فرضت الولايات المتحدة أو فرضت عقوبات اقتصادية على ما يقرب من 40 دولة في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك كوبا والصين وروسيا وكوريا الديمقراطية ، إيران وفنزويلا ، تؤثر على ما يقرب من نصف سكان العالم. حولت "الولايات المتحدة الأمريكية" نفسها إلى "الولايات المتحدة للعقوبات". كما تم تقليص "الولاية القضائية طويلة المدى" إلى لا شيء سوى أداة تستخدمها الولايات المتحدة لاستخدام وسائلها في سلطة الدولة لقمع المنافسين الاقتصاديين والتدخل في الأعمال التجارية الدولية العادية. هذا خروج خطير عن مبادئ اقتصاد السوق الليبرالي التي طالما تفاخرت بها الولايات المتحدة. لقد تم اختزالها إلى لا شيء سوى أداة تستخدمها الولايات المتحدة في استخدام وسائلها لسلطة الدولة لقمع المنافسين الاقتصاديين والتدخل في الأعمال التجارية الدولية العادية. هذا خروج خطير عن مبادئ اقتصاد السوق الليبرالي التي طالما تفاخرت بها الولايات المتحدة. لقد تم اختزالها إلى لا شيء سوى أداة تستخدمها الولايات المتحدة في استخدام وسائلها لسلطة الدولة لقمع المنافسين الاقتصاديين والتدخل في الأعمال التجارية الدولية العادية. هذا خروج خطير عن مبادئ اقتصاد السوق الليبرالي التي طالما تفاخرت بها الولايات المتحدة.

**رابعا. الهيمنة التكنولوجية - الاحتكار والقمع**

تسعى الولايات المتحدة إلى ردع التنمية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية للبلدان الأخرى من خلال ممارسة القوة الاحتكارية وإجراءات القمع والقيود التكنولوجية في مجالات التكنولوجيا الفائقة.

◆ تحتكر الولايات المتحدة الملكية الفكرية باسم الحماية. تستفيد الولايات المتحدة من الموقف الضعيف للدول الأخرى ، وخاصة النامية منها ، فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والشغور المؤسسي في المجالات ذات الصلة ، وتجني أرباحًا مفرطة من خلال الاحتكار. في عام 1994 ، دفعت الولايات المتحدة إلى الأمام باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس) ، مما أجبر العملية والمعايير الأمريكية في حماية الملكية الفكرية في محاولة لترسيخ احتكارها للتكنولوجيا.

في الثمانينيات ، لاحتواء تطور صناعة أشباه الموصلات في اليابان ، أطلقت الولايات المتحدة التحقيق "301" ، وبنت قوة تفاوضية في المفاوضات الثنائية من خلال الاتفاقات المتعددة الأطراف ، وهددت بوضع اليابان على أنها تجري تجارة غير عادلة ، وفرضت تعريفات انتقامية ، مما أجبر اليابان على ذلك. التوقيع على اتفاقية أشباه الموصلات الأمريكية اليابانية. ونتيجة لذلك ، تم طرد شركات أشباه الموصلات اليابانية بالكامل تقريبًا من المنافسة العالمية ، وانخفضت حصتها في السوق من 50 في المائة إلى 10 في المائة. في غضون ذلك ، وبدعم من حكومة الولايات المتحدة ، انتهز عدد كبير من شركات أشباه الموصلات الأمريكية الفرصة واستحوذت على حصة سوقية أكبر.

◆ تقوم الولايات المتحدة بتسييس القضايا التكنولوجية وتسليحها واستخدامها كأدوات أيديولوجية. بتعبيد مفهوم الأمن القومي ، حشدت الولايات المتحدة سلطة الدولة لقمع ومعاقبة شركة Huawei الصينية ، وقيدت دخول منتجات Huawei إلى السوق الأمريكية ، وقطعت إمداداتها من الرقائق وأنظمة التشغيل ، وأجبرت الدول الأخرى على حظر Huawei من القيام ببناء شبكة 5G محلية. حتى أنها تحدثت مع كندا بشأن احتجاز المدير المالي لشركة Huawei Meng Wanzhou دون مبرر لما يقرب من ثلاث سنوات.

اختلقت الولايات المتحدة عددًا كبيرًا من الأعذار لتضييق الخناق على شركات التكنولوجيا الفائقة الصينية ذات القدرة التنافسية العالمية ، ووضعت أكثر من 1000 شركة صينية على قوائم العقوبات. بالإضافة إلى ذلك ، فرضت الولايات المتحدة أيضًا ضوابط على التكنولوجيا الحيوية والذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات المتطورة ، وعززت قيود التصدير ، وشددت فحص الاستثمار ، وقمعت تطبيقات الوسائط الاجتماعية الصينية مثل TikTok و WeChat ، وضغطت على هولندا واليابان لتقييد الصادرات. من الرقائق والمعدات أو التكنولوجيا ذات الصلة إلى الصين.

كما مارست الولايات المتحدة معايير مزدوجة في سياستها تجاه المتخصصين التكنولوجيين المرتبطين بالصين. لتهميش وقمع الباحثين الصينيين ، منذ يونيو 2018 ، تم تقصير صلاحية التأشيرة للطلاب الصينيين المتخصصين في بعض التخصصات المتعلقة بالتكنولوجيا الفائقة ، وحدثت حالات متكررة حيث كان العلماء والطلاب الصينيون يذهبون إلى الولايات المتحدة لبرامج التبادل والدراسة كان غير مبرر تم الرفض والمضايقة ، وتم إجراء تحقيق واسع النطاق مع العلماء الصينيين العاملين في الولايات المتحدة.

◆ تعزز الولايات المتحدة احتكارها التكنولوجي باسم حماية الديمقراطية. من خلال بناء كتل صغيرة على التكنولوجيا مثل "تحالف الرقائق" و "الشبكة النظيفة" ، وضعت الولايات المتحدة تسميات "الديمقراطية" و "حقوق الإنسان" على التكنولوجيا العالية ، وحولت القضايا التكنولوجية إلى قضايا سياسية وأيديولوجية ، وذلك لتلفيق الأعذار لحصارها التكنولوجي على دول أخرى. في مايو 2019 ، أدرجت الولايات المتحدة 32 دولة في مؤتمر براغ للأمن 5G في جمهورية التشيك وأصدرت اقتراح براغ في محاولة لاستبعاد منتجات 5G الصينية. في أبريل 2020 ، أعلن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك مايك بومبيو عن "المسار النظيف لشبكات الجيل الخامس" خطة مصممة لبناء تحالف تقني في مجال 5G مع شركاء مرتبطين بأيديولوجيتهم المشتركة حول الديمقراطية والحاجة إلى حماية "الأمن السيبراني". الإجراءات ، في جوهرها ، هي محاولات الولايات المتحدة للحفاظ على هيمنتها التكنولوجية من خلال التحالفات التكنولوجية.

◆ تنتهك الولايات المتحدة هيمنتها التكنولوجية بشن هجمات إلكترونية وتنصت. لطالما اشتهرت الولايات المتحدة بـ "إمبراطورية القراصنة" ، التي يُلقى عليها باللوم في أعمالها المتفشية من السرقة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم. لديها جميع أنواع الوسائل لفرض الهجمات الإلكترونية والمراقبة المنتشرة ، بما في ذلك استخدام إشارات المحطة الأساسية التناظرية للوصول إلى الهواتف المحمولة لسرقة البيانات ، والتلاعب بتطبيقات الأجهزة المحمولة ، واختراق الخوادم السحابية ، والسرقة عبر الكابلات الموجودة تحت سطح البحر. والقائمة تطول.

المراقبة الأمريكية عشوائية. يمكن أن يكون الجميع أهدافًا للمراقبة ، سواء كانوا منافسين أو حلفاء ، وحتى قادة الدول الحليفة مثل المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل والعديد من الرؤساء الفرنسيين. المراقبة الإلكترونية والهجمات التي تشنها الولايات المتحدة مثل "بريزم" و "ديرت بوكس" و "هورن هورن" و "عملية تلسكرين" كلها دليل على أن الولايات المتحدة تراقب عن كثب حلفائها وشركائها. تسبب هذا التنصت على الحلفاء والشركاء بالفعل في غضب عالمي. جوليان أسانج ، مؤسس موقع ويكيليكس ، وهو موقع إلكتروني كشف عن برامج المراقبة الأمريكية ، قال إنه "لا تتوقع أن تتصرف قوة مراقبة عالمية بشرف أو احترام. هناك قاعدة واحدة فقط: لا توجد قواعد".

**خامساً: الهيمنة الثقافية ـ نشر الروايات الكاذبة**

يعد التوسع العالمي للثقافة الأمريكية جزءًا مهمًا من استراتيجيتها الخارجية. غالبًا ما استخدمت الولايات المتحدة الأدوات الثقافية لتقوية هيمنتها في العالم والحفاظ عليها.

◆ ترسي الولايات المتحدة القيم الأمريكية في منتجاتها مثل الأفلام. القيم الأمريكية وأسلوب الحياة منتج مرتبط بأفلامها وبرامجها التلفزيونية ومنشوراتها ومحتواها الإعلامي وبرامجها من قبل المؤسسات الثقافية غير الربحية التي تمولها الحكومة. ومن ثم فهي تشكل مساحة ثقافية ورأي عام تسود فيها الثقافة الأمريكية وتحافظ على الهيمنة الثقافية. في مقالته "أمركة العالم" ، كشف الباحث الأمريكي جون ييما عن الأسلحة الحقيقية في التوسع الثقافي الأمريكي: هوليوود ومصانع تصميم الصور في شارع ماديسون وخطوط إنتاج شركة ماتيل وكوكاكولا.

هناك العديد من الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة للحفاظ على هيمنتها الثقافية. الأفلام الأمريكية هي الأكثر استخدامًا ؛ إنهم يشغلون الآن أكثر من 70 بالمائة من حصة السوق العالمية. تستغل الولايات المتحدة بمهارة تنوعها الثقافي لجذب مختلف الأعراق. عندما تنزل أفلام هوليوود إلى العالم ، فإنها تصرخ بالقيم الأمريكية المرتبطة بها.

لا تظهر الهيمنة الثقافية الأمريكية نفسها في "التدخل المباشر" فحسب ، بل تظهر أيضًا في "التسلل الإعلامي" و "كبوق للعالم". تلعب وسائل الإعلام الغربية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة دورًا مهمًا بشكل خاص في تشكيل الرأي العام العالمي لصالح التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

تفرض الحكومة الأمريكية رقابة صارمة على جميع شركات وسائل التواصل الاجتماعي وتطالب بالطاعة. اعترف الرئيس التنفيذي لشركة Twitter Elon Musk في 27 ديسمبر 2022 بأن جميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي تعمل مع حكومة الولايات المتحدة لفرض رقابة على المحتوى ، وفقًا لما ذكرته شبكة فوكس بيزنس. الرأي العام في الولايات المتحدة يخضع لتدخل الحكومة لتقييد كل الملاحظات غير المواتية. غالبًا ما تجعل Google الصفحات تختفي.

وزارة الدفاع الأمريكية تتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. في كانون الأول (ديسمبر) 2022 ، كشف موقع The Intercept ، وهو موقع استقصائي أمريكي مستقل ، أنه في يوليو 2017 ، أصدر مسؤول القيادة المركزية الأمريكية ناثانيال كاهلر تعليمات لفريق السياسة العامة في تويتر بزيادة وجود 52 حسابًا باللغة العربية في القائمة التي أرسلها ، ستة منها كانت أن تعطى الأولوية. واحدة من الستة كانت مخصصة لتبرير هجمات الطائرات الأمريكية بدون طيار في اليمن ، مثل الادعاء بأن الهجمات كانت دقيقة وقتلت فقط الإرهابيين ، وليس المدنيين. باتباع توجيهات كالر ، وضع موقع تويتر تلك الحسابات باللغة العربية على "القائمة البيضاء" لتضخيم بعض الرسائل.

◆ الولايات المتحدة تمارس معايير مزدوجة بشأن حرية الصحافة. إنه يقمع بوحشية وسائل الإعلام في البلدان الأخرى ويسكتها بوسائل مختلفة. تمنع الولايات المتحدة وأوروبا وسائل الإعلام الروسية السائدة مثل روسيا اليوم وسبوتنيك من دخول بلادهم. منصات مثل Twitter و Facebook و YouTube تقيد بشكل علني الحسابات الرسمية لروسيا. أزالت Netflix و Apple و Google القنوات والتطبيقات الروسية من خدماتها ومتاجر التطبيقات. تم فرض رقابة صارمة غير مسبوقة على المحتويات المتعلقة بروسيا.

◆ تنتهك الولايات المتحدة هيمنتها الثقافية لتحريض "التطور السلمي" في الدول الاشتراكية. وهي تنشئ وسائل إعلام إخبارية وثقافية تستهدف البلدان الاشتراكية. إنها تصب مبالغ هائلة من الأموال العامة في شبكات الإذاعة والتلفزيون لدعم تسللها الأيديولوجي ، وهذه الأبواق تقصف البلدان الاشتراكية بعشرات اللغات بدعاية تحريضية ليلا ونهارا.

تستخدم الولايات المتحدة المعلومات المضللة كرمح لمهاجمة الدول الأخرى ، وقد بنت سلسلة صناعية حولها: هناك مجموعات وأفراد يختلقون القصص ، ويقومون بترويجها في جميع أنحاء العالم لتضليل الرأي العام بدعم من الموارد المالية غير المحدودة تقريبًا.

**خاتمة**

بينما تحظى قضية عادلة بتأييد واسع لبطلها ، فإن قضية غير عادلة تدين مطاردها بأنه منبوذ. إن ممارسات الهيمنة والاستبداد والبلطجة المتمثلة في استخدام القوة لتخويف الضعيف ، والاستيلاء على الآخرين بالقوة والحيلة ، ولعب ألعاب محصلتها صفر ، تلحق أضرارًا جسيمة. الاتجاهات التاريخية للسلام والتنمية والتعاون والمنفعة المتبادلة لا يمكن وقفها. لقد كانت الولايات المتحدة تتغلب على الحقيقة بسلطتها وتدوس على العدالة لخدمة المصلحة الذاتية. وقد أثارت ممارسات الهيمنة الأحادية والأنانية والرجعية هذه انتقادات ومعارضة متزايدة ومكثفة من المجتمع الدولي.

تحتاج الدول إلى احترام بعضها البعض ومعاملة بعضها البعض على قدم المساواة. يجب على الدول الكبرى أن تتصرف بطريقة تليق بمكانتها وأن تأخذ زمام المبادرة في اتباع نموذج جديد للعلاقات بين دولة ودولة يتسم بالحوار والشراكة وليس المواجهة أو التحالف. تعارض الصين كل أشكال الهيمنة وسياسة القوة ، وترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. يجب على الولايات المتحدة إجراء بحث جاد عن النفس. يجب أن تدرس بشكل نقدي ما قامت به ، وتتخلى عن غطرستها وتحيزها ، وتتخلى عن ممارساتها المهيمنة والاستبدادية والتنمر.